الفصل 20

غير أَهْل قانونيًّا للمثول أمام المحكمة

لا يوجد أي إخطار سابق، وإنَّما مجرد رسالة من القاضي موكاسي تقول إنَّه يريدنا في المحكمة الأسبوع المقبل، وقد أقسم المحامي تالكين أنَّه لا يعرف السبب.

لكنَّني لست غبيةً، فالمحكمة لم تطلبني للمثول أمامها بعد مرور (17) شهرًا من اعتقالي بتهمة العمالة للعراق، لا بُدَّ من وجود شيء ما يجري في الخفاء، وقد شعر العم تيد بالقلق أيضًا، ووعد أن يحضر بالطائرة من كاليفورنيا ليذهب معي إلى المحكمة [381]. كان الوقت غير ملائم بكل تأكيد؛ لأنَّه كان يستعد للانتقال إلى ولاية إلينوي للعمل مستشارًا قانونيًّا في إحدى الشركات الكبرى.

لم تكن تلك المرَّة الأُولى التي يتخلى فيها العم تيد عن كل شيء، ويهرع لمساعدتي. صحيح أنَّ ابن عمي آندرو كارد والبيت الأبيض كانا ضدي، ولكنَّني لم أكن وحيدة.

لم أتوقف في الأشهر الماضية عن سؤال المحامي تالكين عن التقييم النفساني، فقد مضى وقت طويل منذ مقابلة الدكتور سانفورد دروب في يناير، والدكتور ستيورات كلينمان في إبريل.

أصبحنا الآن في شهر سبتمبر، ولم يرفع الدكتور كلينمان تقريره بعدُ، بحسب ادعاء تالكين، الذي قال إنَّ القاضي موكاسي ربما يريد مساءلة الادعاء العام لتأخره في تقديم التقرير.

ولما كان المحامي لا يعرف السبب، فكيف لي أن أعرف؟ لم تكن لديَّ أدنى فكرة إن كان الدكتور دروب قد حدَّث تقريره بعدما أخبرته بنجاح جهود العم تيد في العثور على الشهود المستعدين لإثبات صحة ما جاء في روايتي، كنت قد تحدثت عن خبرة العم تيد الطويلة في القانون، لكنَّني لم أُعرِّفه بالدكتور كلينمان، ومع ذلك، فقد اعتقدت أنَّ الطبيبين يتمتعان بالنزاهة التي تجعلهما يعترفان بصدقي، بعدما تأكد مكتب التحقيقات الفيدرالي، والادعاء العام من تاريخي المهني.

لقد وصلنا إلى مرحلة لا يمكن لأحد فيها الادعاء أنَّني لا أملك دليلًا على عملي لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووكالة الأمن القومي بإشراف مباشر منهما؛ لذا فإنَّ الادعاء بعكس ذلك يعني مخالفةً قانونيةً صريحةً من مكتب الادعاء العام، وعملًا لا أخلاقيًّا من الدكتور دروب والدكتور كلينمان.

أما فيما يتعلق بعجز تالكين وعدم كفايته فقد كنت أراهن على إدراك الدكتور دروب لما بين السطور؛ لأنَّ أي طبيب نفساني فطن وذي بصيرة سيدرك أنَّ طلب المساعدة العائلية في أمور مهمة، مثل عمل مقابلات مع الشهود، يعني أنَّ أداء المحامي المعيَّن من المحكمة ليس كما يجب. لقد كان تالكين بحاجة إلى مساعدة إضافية، وقد وفرتها له عن طريق عمي تيد.

ولسوء الطالع أنَّني أصبحت معتادةً على تهرُّب تالكين من إعطاء إجابات وتفسيرات قاطعة؛ لذا فعندما قال إنَّه لا يعرف سبب استدعائنا إلى المحكمة، فقد تصورت أنَّه لا يعرف حقًّا.

وقد توقعت أنَّ القاضي سيجمعنا، ثم يمارس علينا بعض الضغوط للاعتراف بالجرم لقاء تخفيف الحكم. وفي الأحوال كلها، سيكون وجود العم تيد مهمًّا؛ لأنَّ الادعاء العام سيعرف عندئذٍ أنَّني لا أعتمد في دفاعي على تالكين وحده، وهذا ما كان يجب أن يحدث.

ومن المحزن أنَّني لم أكن أُدرك حينها كيف أصبح الطب الشرعي يتفنن في استغلال المحاكم، وكيف أنَّ المحامين العامينَ الذين تنقصهم المهارة يساعدون الأطباء النفسانيين في مهمتهم هذه.

وعلى كلٍّ، فلم أكن أنا ولا العم تيد مستعدينِ لما كان ينتظرنا في المحكمة عصر ذلك اليوم [382].

عندما وصلت مع العم تيد إلى مكتب تالكين حلف لنا ألف مرَّة بأن لا علم له بتقييم الدكتور كلينمان، ونفى أن يكون قد قرأه، وتوقع أنَّه سيكون جاهزًا عندما نذهب لمقابلة القاضي موكاسي [383].

توتر تالكين عندما رأى العم تيد؛ إذ توقع أن أحضر وحدي من دون أي دعم أو توجيه عائلي، وحدث أنَّ أحد زملاء تيد كان موجودًا بنيويورك في ذلك الوقت، فأصبح الشاهد الثالث على كل ما حدث عصر ذلك اليوم.

بعد وقت قصير من وصولنا أخذ تالكين يتأفف، وبالرغم من إصراره على عدم علمه بما جاء في تقرير الدكتور كلينمان، فإنَّه قال بأنَّ الادعاء العام قد يطلب حجزي في إحدى المصحات للتحقق من سلامة قواي العقلية.

هنا ثار تيد ليندار، قائلًا: «هذا هُراء؛ إنَّ سوزان لا تعاني أي شيء، سنطعن في أي تشكيك بخصوص سلامة قواها العقلية، ولن نسمح بأن يحدث هذا لها.

لقد قرأت قانون الطب النفسي، ويحق لها المثول أمام المحكمة قبل اتخاذ الحكومة أي إجراء ضدها، لها الحق في استدعاء شهود النفي وتقديم الدليل لدحض التهم الموجهة إليها ظلمًا، نحن ننوي ممارسة حقوقها كاملة بحسب القانون، إنَّ عائلتها لن تسمح بحدوث ذلك من دون مقاومة» [384].

لاحظت أنَّ تالكين أخذ يتصبب عرقًا ويتذمر، ثم قال: «لا يوجد لديَّ دليل واحد يُثبِت أنَّ روايتها صحيحة».

التفت العم تيد إليَّ، قائلًا: «اطردي هذا الرجل فورًا».

ثم التفت إلى تالكين ثانيةً، وقال: «لقد تحدثت إلى شهود سوزان، وليست عندي أي مشكلة في تحديد مكان وجودهم [385]. كلهم على استعداد للمساعدة، إنَّ قضيتها رابحة يا سام، ولو أنَّك قابتلهم بنفسك لكنت عرفت ذلك، ولطعنت من أجل رفض القضية من أساسها».

عندئذ، شعر تالكين بالخوف، وقال: «لا أدري ما الذي ينوي الادعاء العام فعله، ولكنَّني أعتقد أنَّه قد يرغب في وضعها في إحدى المصحات أشهرًا قليلةً للتحقق من سلامة قواها

العقلية، وفي حال وجد أي شيء يمكننا فعله لجعلها أَهْلًا قانونيًّا فيمكننا الذهاب إلى المحكمة مثلما تريد» [386].

قفز تيد من مقعده، قائلًا: «هل أنت مجنون؟ هل تعرف خطورة ما تقول؟ إنَّ آندرو كارد وعصابته في البيت الأبيض لن يسمحوا لها بالخروج إذا أُدخلت مستشفى للطب النفسي، إنَّ آندرو من لحمي ودمي، ولكنَّني سأقول لك بصراحة إنَّه رجل مأجور يعمل عند عائلة بوش منذ عقود، لقد عمل مع بوش الأب في ماساتشوسيتس، لقد كان نائب كبير موظفي البيت الأبيض في عهد بوش الأب قبل التحاقه بالعمل مع جورج الابن، وهو لم يحصل على هذه الوظائف لأنَّه رجل صالح؛ إنَّه شرير، وعصابته أيضًا شريرة.

سوف يقضون على أي إنسان مثل سوزان إذا تمكنوا منه، ولا يهمهم إذا سحقوا إنسانًا ضعيفًا، هل قرأت صحيفة الاتهام يا سام؟».

قال ذلك، وهو ينظر في عيني تالكين، ثم أضاف: «إنَّ سوزان تقف حجر عثرة في طريقهم بسبب ما تعرفه عن العراق، وإذا أدخلوها مصحة للأمراض العقلية فإنَّها لن تخرج منها أبدًا، سوف يقضون عليها، هذه مصيدة لن تخرج منها».

ربما - لحُسن طالعي- لم أُدرك في ذلك اليوم ما توقعه العم تيد.

ثم تحدث تالكين أخيرًا، قائلًا: «لا أدري ما الذي سيحدث، علينا أن ننتظر حتى نرى التقرير»، فرد عليه تيد بقوله: «بصرف النظر عما يقوله التقرير يا سيد تالكين، فأنا أقول لك الآن إنَّ عائلتها تطالب بتقديمها إلى المحاكمة، وسنطعن في مصداقية تلك التقارير، لن نقف مكتوفي الأيدي ونترك الادعاء العام يفعل بها ما يشاء».

التفتُّ إلى العم تيد، وقلت: «إنَّ لدينا ملاحظات الدكتور تاديسا في الجلسات التي استمرت طوال عام في خدمات صحة العائلة، وهو يقول إنَّني لا أعاني أي خلل: لا اكتئاب، ولا اضطراب في المزاج، لا توجد أعراض على خلل في الوظائف العقلية: لا هذيان، أو أوهام، لا شيء! هذه سجلات حديثة تُثبِت أنَّه لم تَظهر عليَّ أي أعراض نفسانية، سنُقدِّم هذه التقارير إلى القاضي، ونطلب إلى الدكتور تاديسا أن يدلي بشهادته أمام المحكمة، إنَّ القضية برمتها سياسية، ونستطيع إثبات ذلك».

ثم قال العم تيد بحزم، مُوجِّهًا حديثه إلى تالكين: «عليك أن تبلغ القاضي أنَّنا نطالب بعقد محاكمة، وإذا لم تقل له ذلك فسأبلغه بنفسي. أما أنت يا سوزان، فعليك أن تبلغي المحكمة فورًا أنَّني مشارك في الدفاع عنك [387]، فعندئذٍ، أستطيع مخاطبة المحكمة نيابةً عنك، وإذا كنت لا تستطيع التعامل مع هذه القضية يا سيد تالكين فإنَّنا سنستغني عنك، وقد نفعل ذلك اليوم إذا اضطررنا إليه».

كانت المسافة إلى المحكمة قصيرة، ولكنَّني شعرت أنَّني أسير إلى حبل المشنقة، كان ذلك أسوأ من أي شيء آخر تصورته من قبلُ، لم يكن معقولًا أن يتخلى المحامي عن القضية حتى تتمكن وزارة العدل من الدوس علينا.

كان العم تيد يبدو مذهولًا، لكنَّني شكرت الله على وقوفه إلى جانبي، حاولت، ونحن نسير، أن أتنفس بعمق، وأن أظل هادئةً؛ حتى أتمكن من مواجهة هذه الأحداث الصادمة المتلاحقة.

لكنَّ شيئًا غريبًا حدث، ونحن في طريقنا إلى المحكمة؛ لقد اختفى تالكين، قال لنا إنَّ عليه أن يجري بعض المكالمات الهاتفية ليتأكد أين وصل تقرير كلينمان، وأعتقد أنَّه أراد تحذير المدعي العام بأنَّني أحضرت معي مفرزة فرسان جاهزة للقتال، وأنَّني لم أكن وحدي في نيويورك كما توقعوا، ومهما كان مخططهم فقد حضر العم تيد ليتحداهم، كان عملاقًا وقوةً لا تقهر، وكانوا بحاجة إلى حيل قذرة للطعن في حججه القانونية.

ومرةً أخرى، وكما شاءت الأقدار، لم أكن والعم تيد سيئي الظن إلى حدٍّ كبير؛ فعندما دخلنا المبنى أخذوني والعم تيد وزميله في العمل إلى قاعة المحكمة، وكان تالكين بانتظارنا وبيده نسخة من تقييم الدكتور كلينمان، التي كان يزعم أنَّه لا يعرف شيئًا عنه، ثم ألقى بها على الطاولة، وكانت مفتوحةً على صفحة الاستنتاجات [388].

أُصبت بصدمة شديدة وأنا أقرأ ما يأتي:

1. « تبالغ السيدة ليندا ور كثيرًا في الحديث عن احتمال فوزها بالقضية، وهذه عادة المتهمين الجنائيين الذين يبالغون في الحديث عن براءتهم، وهذا عمل مرتبط بالإحباط وهزيمة الذات. إنَّ اتخاذ الخيارات السيئة وفقدان الأهلية (القانونية) هما تعبيران غير مترادفين.

إنَّ حكمها الخطأ ناجم عن مرض عقلي يشوه الواقع، وهذا ما يُحدِّد كيفية تقييمها لقضيتها القانونية، وتعاملها معها، إنَّها تستخدم قدرتها العقلية بطريقة غير عقلانية، وتعتقد أنَّها ستكسب القضية. وحتى إذا لم تفز فإنَّها ستصبح بطلةً لجهودها المزعومة في مكافحة الإرهاب، ويجب ألَّا يحكم عليها بناءً على قوانين إصدار الأحكام الفيدرالية.

إنَّها تعرف قوانين إصدار الأحكام الفيدرالية، ولكنَّها - بسبب مرضها العقلي- تسيء استخدام المنطق لتستبعد انطباقها عليها.

2. تبالغ السيدة ليندا ور في الحديث عن وجود دليل مفيد تقول إنَّها ستستخدمه في الدفاع عن نفسها.

إنَّ مُعِد هذا التقييم لا يعطي رأيًا بخصوص علاقاتها السرية والمهام التي تدَّعي أنَّها كانت مكلفةً بها.

لذلك، من المنطقي استنتاج أنَّها بعيدة عن الواقع حين تعتقد أنَّها قادرة على تقديم دليل مقنع بأنَّها كانت أحد العملاء السريين؛ إن لم تكن العميل السري الرئيس في مكافحة الإرهاب، وهي تعتقد أنَّ تعرُّف هيئة المحلفين كل ما فعلته لحماية أمن الولايات المتحدة سيجعلهم يُعلنون أنَّها ضحية اضطهاد وملاحقة، ويرفضون الاتهام الموجه إليها، ثم يخلون سبيلها. إنَّها تُفكِّر في دفاع تبريري قائم على الوهم، تفرض فيه على هيئة المحلفين نظرتها إلى نفسها، وإلى دورها في العالم.

3. إنَّها ترفض بشدة دفاعًا متماسكًا؛ أي (الاختلال العقلي)، ولا يعطي مُعِد التقرير رأيًا فيما إذا كانت حالتها العقلية تفي بمعيار دفاع الاختلال العقلي، لكنَّه يرى أنَّ من المعقول التفكير في تطبيقه». كانت هذه خلاصة تقرير الدكتور ستيوارت كلينمان؛ البروفيسور في الطب النفسي بجامعة كولومبيا.

عندما انتهيت من قراءة التقييم شعرت أنَّ الجنون قد سيطر على إجراءات المحكمة.

لم يُصدِّق العم تيد ما قرأه، وقال لي - وسط ذهوله- إنَّه لم يرَ في حياته المهنية شيئًا كهذا قط، ثم التفت إليَّ فجأةً، قائلًا:

«يجب أن تطردي السيد تالكين فورًا، اطرديه يا سوزان، وإلا ستخسري القضية [389]، قولي للقاضي إنَّك تُعيِّنيني مستشارًا قانونيًّا إلى أن تختاري محاميًا آخرَ، عندئذٍ، سأخاطب المحكمة، وسأقول للقاضي إنَّني أجريت مقابلات مع الشهود، وهم أشخاص يتمتعون بمصداقية عالية [390].

وسأطالب بجلسة لتقرير أهليتك، وسأطعن بالافتراضات غير الصحيحة في تقارير التقييم هذه، وسنُقدِّم قائمة بأسماء الشهود غدًا، هل تفهمين؟ عليك أن تتحركي بسرعة، هل تفهمين؟».

(هززت رأسي موافقة).

«ولكن عليك أن تطردي سام حالًا، ومن دون أي تأخير، عليك أن لا تترددي، عليك أن تتصرفي الآن وفورًا».

كنت في حالة صدمة شديدة، كانت حياتي تحترق أمامي، لقد عملت في مكافحة الإرهاب بالعراق وليبيا تسع سنوات، والآن يُعلنون أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة!

استرجعت الأحداث سريعًا.

في شهر أغسطس عام 2001م حذَّرت مكتب مكافحة الإرهاب من احتمال وقوع هجوم مشابه لهجمات الحادي عشر من سبتمبر باستخدام طائرات مخطوفة لمهاجمة مركز التجارة العالمي، وقبل أن تصدر لجنة التحقيقات في الهجمات تقريرها أكد مكتب التحقيقات الفيدرالي تقريري في مقابلة مع بارك غادفري [391].

وأعتقد بأن هوفين والدكتور فيوز أكدا ذلك أيضًا؛ إذ تحدثا إلى صحيفة نيويورك تايمز عن تحذيراتنا، فكيف يقولون إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؟

لقد حذَّرت سابقًا من احتمال وقوع هجوم على المدمرة يو إس إس كول، وعلى مركز التجارة العالمي، فكيف يقولون إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؟

obeikan.com

لقد بدأتُ المفاوضات بخصوص محاكمة لوكيربي مع الدبلوماسيين الليبيين في نيويورك، ثم عقدت محادثات أولية لاستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة مع السفير العراقي سعيد حسن وكبار الدبلوماسيين العراقيين.

ولكنَّهم يقولون إنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، فكيف ذلك؟ لا بُدَّ أنَّ هذه مزحة سمجة، اطلبوني إلى المحاكمة، وسأُقدِّم إلى المحكمة الملفات التي تُثبِت ذلك، وسأذل هؤلاء الأغبياء.

لقد داس الطب النفسي على الحقائق، لا شك في أنَّ هؤلاء الناس مجانين! وهنا أسأل: هل قرأ الدكتور كلينمان التهم المُوجَّهة إليَّ؟

أنا متهمة بأنَّني (عميلة عراقية)، وأنا لا أُفشي سرًّا إذا قلت إنَّني كنت على تواصل مع الدبلوماسيين العراقيين سنوات عدَّة، وهذا شيء اتفقت مع وزارة العدل عليه.

أما فيما يتعلق بشعور العظمة، واعتقادي أنَّني واحدة من عدد قليل من الوسطاء السريين الذين كانوا مكلفين بمتابعة الحالة العراقية، فأنا أحيلهم إلى تصريح مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في صحيفة واشنطن بوست، الذي اشتكى فيه من أنَّ عدد العملاء داخل العراق لا يتعدى أصابع اليد الواحدة [392].

كان عدد الوسطاء المكلفين بملف السفارة العراقية في الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص، لكنَّ زميليَّ المتهمينِ معي لم يكلفا بهذه المهمة إلا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ ما يعني أنَّني كنت الوسيط السري الوحيد قبل الهجمات، وهذه حقيقة إحصائية بسيطة [393]، وكان عملي يتركز على مكافحة الإرهاب، وهذه حقيقة أيضًا، وليست مزحةً.

قد يتبادر إلى الذهن الأسئلة الآتية: هل ستحترم هيئة المحلفين فريقي لأنَّه حذَّر سابقًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أم ستحترم نجاحي في ضمان تعاون العراق مع التحقيق في الهجمات؟ [394] هل سيُقدِّر أعضاء الهيئة أنَّني أقنعت العراق بدعوة فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى العمل فيه، أو تسليم سجلات مالية خاصة بقيادات تنظيم القاعدة؟

وفي ضوء إنجازاتي هذه، هل سيعرب المواطنون الأمريكيون عن اشمئزازهم من سعي وزارة العدل لمعاقبتي بزعم أنَّني تناولت الغداء مع دبلوماسي عراقي؟ [395] أو: هل سيدرك أعضاء هيئة المحلفين أنَّ ما قمت به كان نيابةً عنهم؟

أعتقد أنَّهم سيدركون ذلك، وأنَّهم سيبدأون بطرح أسئلة صعبة عن تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر أيضًا!

ولكن، هل سأتمكن من إثبات روايتي عن طريق المصادر المستقلة؟ والجواب هو نعم، بكل تأكيد!

عندما تصفَّحت تقييم الدكتور دروب المُلقى على الطاولة بجانب تقييم الدكتور كلينمان، اكتشفت أنَّه لم يُحدِّث المعلومات بعد مكالمتي الهاتفية معه التي أبلغته فيها بنجاح العم تيد في الاتصال بشهود معروفين نيابةً عني.

لقد دهشت؛ لأنَّ هذا يعني أنَّه استنتج أنَّ ثقتي بمكانة المحامين الإسكتلنديين هي دليل على وجود خلل عقلي [396]، لكنَّه لا يعرف أنَّ قائمة شهودي تشمل موظفين في الكونغرس، وصحفيين، وأساتذة جامعيين،

ولا شك في أنَّ دعمهم يشهد على مصداقيتي ضمن حلقة معارفي في العالم والشرق الأوسط [397].

إنَّ قضيتي معقدة، ولكن يمكن أن أنتصر، لقد فشل المحامي تالكين في مهمته، لكنَّ عمي تيد أنقذ الموقف[398] بتواصله مع الشهود، وكان الدكتور دروب يعرف ذلك، وكانت استنتاجاته تهدف إلى تضليل المحكمة، وما أحزنني هو أن لا أحد في وكالة الاستخبارات الأمريكية أو وزارة العدل، ممن يعرفون أنَّني على حق، قد اهتم بقضيتي.

أما المدعي العام أوكالاهان فقد يواجه بعض الصعوبات؛ إذ عليه أن يُفسِّر لماذا اتُّهِمت لمجرد تناول وجبة سريعة في أثناء تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، عليه أن يُفسِّر أيضًا كيف أنَّ دعم الديمقراطية في العراق يُعَد جريمة، ولماذا اتُّهِمت لمحاولتي تجنيد ضابط كبير في

المخابرات العراقية لكي يساعدنا على ملاحقة الإرهابيين الأجانب المختبئين في العراق، ولماذا وصفت وزارة العدل ذلك بأنَّه (مؤامرة مع المخابرات العراقية).

وهنا أسأل: هل يعرف مكتب التحقيقات الفيدرالي أي شيء عن عمل الاستخبارات؟ (أشك في ذلك).

وفيما يتعلق بهذا الهُراء الخاص بتعليمات إصدار الأحكام، فقد أبطلت المحكمة العليا الصفة الإجبارية للتعليمات الفيدرالية، وجعلتها اختيارية فقط، فلو وجَّه لي أحد القضاة تهمة لتناولي وجبة سريعة ثمنها (15) دولارًا في مدينة نيويورك، لتوقعت أنَّه سيُعدِّل حكمه وفقًا لطبيعة التهمة، ولن يحكم عليَّ بالسجن عشر سنوات.

أما الدكتور كلينمان فقد اعترف - بعد سلسلة مقابلات استمرت عشر ساعات- أنَّه «لا يستطيع إعطاء رأي في حالتي العقلية، يمكن أن يرقى إلى تبرير الدفاع عني بدعوى الاختلال العقلي».

لذلك، يتضح عدم وجود مُبررات للدفع برفض القضية بدعوى الاختلال العقلي، لكنَّ وزارة العدل كانت تريدني أن أعترف بأنَّني مختلة عقليًّا، بصرف النظر عن الرأي المهني.

كان اعترافي بالاختلال العقلي يبدو لي مثل الإقدام على الانتحار؛ لإنقاذ إدارة بوش والأعضاء الجمهوريين في الكونغرس، الذين اتهموني بالفشل في جمع معلومات استخباراتية عن مرحلة ما قبل الحرب، وعن هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

لقد كان الجمهوريون مغرمين بالحديث عن فشلي المزعوم، وعن عبقريتهم في حماية الأمن القومي، كانت هذه حجة غبية لتبرير اتخاذ قرارات قانونية سيئة، وكان المدعي العام غبيًّا أيضًا لاعتقاده أنَّني سأسمح له باختيار دفاعي.

والحقيقة أنَّ مشكلتي لا تُعزى إلى ضعف الإستراتيجية القانونية، وإنَّما إلى المحامي الذي عينته المحكمة؛ إذ لم يستطع التعامل مع القاضي بطريقة صحيحة، فخبرته كانت قليلةً، وأجره أدنى من المتوقع، وارتباطاته كثيرة.

مـرَّت هـذه الأفـكار كلهـا أمامـي سـريعًا، ولم يخرجني من ذهـولي إلا العم تيـد وهو يقول: «اطـردي تالكـين الآن، وسـأطالب بعقد جلسـة للمحاكمة، هذا هو القانون، وسـنُلزم السـلطات به». [399]

بدأ تالكين يتحدث بلهجة اعتذار: «توجد مشـكلة في عقد جلسـة لإثبات أهليتها العقلية، إنَّ المدعي العام يريد تحويلها إلى تقييم نفساني، ليس إلى مستشفى، وإنَّما إلى سجن، أعتقد أنَّه سـجن. لا، ليـس سـجنًا في الواقع. سـوف تقضي فيه أربعة أشـهر فقط، ثم يقررون بعدها إذا كانت أَهْلًا قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، ثم نسـتطيع أن نقرر ما سـنفعله، فإذا كانت غير أَهْلٍ قانونيًّا فمن المحتمل أنَّهم سيسقطون التهم، لن تتجاوز المدَّة أربعة أشهر» [400]، كان واضحًا أنَّه يعرف ما ستفعله وزارة العدل.

«أربعـة أشـهر!»، صـرخ العـم تيـد، ثم أضاف: «هـل أنت جـاد في ذلك؟ نحـن لا نوافق على ذلـك! نحـن لا نهتـم بما يريده المدعي العام، هذه صفقة لن تقبلها سـوزان، هـل تقبلين بهذا يا سوزان؟»، هززت رأسي بالنفي.

قال العم تيد: «لقد درسـت هذا القانون، يوجد مخرج يا سـيد تالكين لحمايتها من الحجز إلى حين انعقاد المحاكمة، ونحن ننوي استخدام ذلك لتحدي هذه التقارير» [401].

كان العم تيد في حالة غضب شـديد، لكنَّه تابع حديثه: «أسـتطيع أن أرى العيوب الكثيرة في هذه التقييمات، وسأُوضِّح الحقائق عندما أتحدث إلى القاضي عصر هذا اليوم، وسنناقش ما تبقى في المحاكمة».

تأكـد لي ذلـك اليـوم أنَّ العـم تيـد كان مـن النوع الـذي لا ينحني تحـت الضغـط، وأنَّه على استعداد للدفاع عن موكِّله حتى الموت.

عاد مرَّةً أخرى مُوجِّهًا كلامه إليَّ بغضب: «اطرديه يا سوزان! اطرديه الآن!».

أومـأت برأسـي فقـط، كنـت في حالة صدمة شـديدة منعتني مـن الكلام، خـرج تالكين من الغرفة، ثم عاد بعد دقائق ومعه سكرتيرة القاضي موكاسي، وكانت تحمل رسالة لنا [402].

تحدثت بصوت عالٍ كما لو كانت تخاطب جلسة محاكمة:

«بلغنا أنَّكما تُفكِّران في استبدال السيد تالكين؛ ليتسنى للسيدة ليناور طلب تحديد موعد للمحاكمة، إنَّ القاضي موكاسي على علم بذلك، نود توضيح أنَّه في حال اتخذت السيدة ليناور هذا القرار اليوم، فإنَّه سيُقبَض عليها فورًا، وتُلقى في السجن، ستُلغى كفالتها بدءًا من اليوم إلى أن تنتهي القضية، وإذا وافقت على التخلي عن طلب عقد المحاكمة إلى ما بعد الخضوع لتقييم نفساني في السجن مدَّة أربعة أشهر، فسيكون أمامها ثلاثة أيام لترتيب أمورها قبل إيداعها السجن صباح الإثنين».

كانت الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس.

كانت عبارة (الإنهاء مع التحامل الشديد) مكتوبة بالدم على حائط قاعة هيئة المحلفين، فهل يمكن لأحد أن يتصور هذا الكابوس المخيف؟ لقد أدانني تقييم الدكتور دروب، وتجاهل قوة شهودي ونزاهتهم حين أعلن تقريره أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة؛ لإصراري على براءتي، والآن ها هم يحرمونني من حقوقي الأساسية في عقد جلسة استماع قبل المحاكمة لتقديم الإثبات الذي يدحض الاتهامات.

وبدلًا من ذلك، سأذهب إلى السجن مباشرةً من دون الإقرار بالذنب، أو أي نوع من جلسات الاستماع، وسيتجنب آندرو كارد وكولين باول الإحراج الذي سينجم عن مواجهتي في محاكمة علنية، وسيظل الجمهوريون في الكونغرس يسرحون ويمرحون وينسجون حكايات خيالية عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر واستخبارات ما بعد الحرب، وهم لا يخشون انكشافها.

كانت شهادتي ستكشف هذه الأكاذيب جميعًا، أما أعضاء الحزب الجمهوري فقد فشلوا في دورهم في كشف الحقائق، في حين نجح الجمهوريون في سَجن الوسطاء السريين؛ لمنعهم من كشف أباطيلهم وخداعهم للناخبين، وأما زميلاي فقضيا (18) شهرًا في السجن، ثم أُبعدا من الولايات المتحدة بعد ذلك، في حين أعلنوا أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا، وألقوا بي في السجن من دون محاكمة؛ وإذا سألتموني سأقول لكم إنَّهم مارسوا جنونًا جماعيًّا.

لقد كره السياسيون معرفة الحقائق المتعلقة بالعراق، ولم يعترفوا أنَّهم كانوا واهمين بأنَّ سياسة الحزب ستنجح، واتهموني بأنَّني كنت واهمة لأنَّني سميتها كارثة؛ لذا كان واضحًا أنَّهم يريدون تصحيح تفكيري، وليس تفكيرهم.

أما الطب النفسي فكان مهزلةً؛ فإذا كنت أَهْلًا قانونيًّا للمثول أمام المحكمة، فقد حان الوقت لإغلاق نظام المحاكم بأكمله، وربما وكالات الاستخبارات أيضًا!

ونحن في حالة ذهول وصدمة، دخلت قاعة المحكمة مع العم تيد لرؤية القاضي موكاسي، كانت الغرفة مكتظةً برجال الشرطة، فهمس لي العم تيد بأنَّه لم يشاهد في حياته مثل هذا العدد في قاعة المحكمة، حتى عندما يتعلق الأمر بأخطر المجرمين [403].

شعرنا بشيء من الاطمئنان عندما بدا لنا أنَّ القاضي موكاسي يشك في نتيجة التقييم، وأكد لنا أنَّه لا ينظر إلى ما يقوله الأطباء النفسانيون عن أي متهم بوصفه حقائق مُسلَّم بها، ثم قال شيئًا من قبيل: «لمجرد أنَّهم قالوا هذه الأشياء عن السيدة ليندا ور لا يعني أنَّها حقيقية، ولكنَّني أسمح لك بمتابعتها سيد تالكين». وردًّا على تعاوني، فقد تساهل قليلًا بخصوص التوقيت، وقال إنَّه سيعطيني مهلة عشرة أيام [404] بدلًا من ثلاثة أيام؛ إذا وافقت على تسليم نفسي طواعية.

أومأ لي العم تيد برأسه لأتجاوب مع موقف القاضي؛ على أمل أن لا يستمر الحجز طويلًا.

والحقيقة أنَّه لم يكن أمامي أي خيار آخر، ولكنَّني سأخسر الكثير إذا لم تكن لديَّ خطة للتكيف مع الوضع.

وقد صُدِمت أكثر من قبلُ عندما وقف المدعي العام ليعلن أنَّ المكان الذي سأخضع فيه للملاحظة هو سجن كارسويل، داخل قاعدة كارسويل الجوية في تكساس.

كانت هذه مفاجأةً أخرى، فهم لم يكتفوا بحرماني من المحاكمة؛ لمعاقبتي على إيماني ببراءتي، بل وصل بهم الأمر إلى وضعي في قاعدة عسكرية؛ لأنَّني (عميلة عراقية)، ليقرروا إذا كنت أَهْلًا قانونيًّا للمثول أمام المحكمة مستقبلًا.

لم يُبْدِ تالكين أي اعتراض على هذه الصفقة التي عقدها نيابةً عني، ومن وراء ظهري، أما فيما يتعلق بجلسة الاستماع إلى إثباتاتي، فقد أقر القاضي بهذا الحق، ولكن بعد قضاء مدَّة السجن [405].

وللحقيقة، فإنَّ الأشهر الأربعة كانت لا شيء بالنسبة إلى قاضٍ يُصدِر أحكامًا على المتهمين تتراوح من خمس سنوات إلى عشرين سنةً. وبصراحة، فإنَّ هذه المدَّة كانت مثل تربيتة على الكتف، وهي أفضل ما يمكن أن يحلم به أي متهم، كان الأمر يبدو منطقيًّا من وجهة نظر القاضي؛ لأنَّ القضية ستنتهي بعد ذلك، ومع ذلك، يظل السجن سجنًا. في رأيي أنَّه يجب ألَّا يوضع أي متهم في السجن من دون محاكمة، أو اعتراف بالذنب، وما زلت حتى هذا اليوم أشعر بالألم والحزن كلما تذكَّرت تلك الأيام.

يُفسِّر هذا كله كيف أصدر القاضي موكاسي في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام 2003م، حكمًا بحجزي في سجن كارسويل مدَّة (120) يومًا فأقل كما ينص على ذلك القانون الفيدرالي [406].

كان عليَّ أن أُسلِّم نفسي إلى إدارة سجن كارسويل يوم الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م، ثم يُطلَق سراحي يوم الثالث من شهر فبراير عام 2006م.

بعد انتهاء اجتماعنا بالقاضي موكاسي أخبرتنا سكرتيرته أنَّها تتوقع انتهاء تقييم السجن قبل هذه المدَّة بكثير، وقد يطلقون سراحي في غضون (60) يومًا، وهي المدَّة العادية لمثل هذا النوع من التقييم، وسيوافق ذلك أعياد الميلاد، وهذا ما أعطانا سببًا للتفاؤل [407].

لكنَّ الأطباء النفسانيين المجانين هؤلاء لم يكسبوا المعركة بعدُ؛ فما زال عليهم أن ينتظروا إصدار سجن كارسويل تقييمًا بأنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا؛ فالسجون لا تحب إصدار مثل هذا الحكم من دون سبب وجيه.

من ناحية أخرى، فليس من الحكمة أن يُفسِّر المتهمون تفكير القاضي، مع أنَّنا لا نستطيع مقاومة ذلك الإغراء؛ لذا أعتقد أنَّ قانون الباتريوت كان وراء ما حدث في ذلك اليوم.

وأنا مقتنعة أنَّ أي قاضٍ نزيهٍ فَذٍّ مثل موكاسي سيكره هذا القانون الذي يصادر الحماية الدستورية، ويهين النظام القضائي الأمريكي. قد أكون مخطئةً في هذا، ولكن كان لدى القاضي موكاسي قبل ذلك اليوم المشؤوم مجموعة خيارات لتسريع البت في قضيتي؛ كأن يرفض استنتاجات التقييم، أو يقبل طلبي لعقد جلسة استماع، أو يُحدِّد موعدًا للمحاكمة.

لكنَّه لم يفعل، وإنَّما أعطى المحامي الفرص جميعها للخروج من حقل الألغام هذا، وكان ذلك كرمًا منه؛ لذا كان يمكن لمحامٍ ملتزم، مثل تيد ليندلاور، أن يلجأ إلى خيارات كثيرة، وكان يمكن للمحامي برايان شوغنيزي - الذي تولى قضيتي بعد خروجي من سجن كارسويل، المعروف بقدرته على التعامل مع أصعب القضايا الدولية- أن يجد خيارات أكثر. لو حدث ذلك قبل اليوم الذي قابلنا فيه القاضي موكاسي لكان الوضع مختلفًا تمامًا؛ فالعم تيد والمحامي شوغنيزي لهما تاريخ حافل في القضاء يمتد إلى أربعين عامًا، أما تالكين -المحامي المعين من المحكمة- فكان يهرب من أخطائه، ولا يعترف بها، ولم يكن لديَّ ما يكفي من المال لاستبداله، لقد كنت في مأزق.

لكنَّ الأطباء النفسانيين المعتوهين لم يعرفوا أي شيء عن طبيعتي، فنحن أحيانًا قد نواجه مأساة بصورة أو بأخرى، والشجاع المصمم على الحياة يواجه لحظة الحقيقة التي يرى فيها ما ينتظره، فيتخذ قرارًا واعيًا؛ هو مواجهة العاصفة من دون أن ينكسر. قد ينحني، ولكنَّه سيجتاز محنته، ويصل إلى شاطئ الأمان، إنَّه يفعل ذلك؛ لأنَّه لا يوجد أمامه أي بديل آخر، وهذه هي حقيقته المعنوية التي تصبح واقعه.

أعترف أنَّني بكيت كثيرًا، وأنا في طريقي إلى البيت في تلك الليلة، وقد أوقفتني دورية شرطة لتجاوزي السرعة المقررة، ثم تركوني أواصل رحلتي عندما رأوا دموعي.

عندما وصلت إلى البيت كنت قد استعدت هدوئي، وقررت أن أتماسك، كان أمامي عشرة أيام لترتيب أموري، كنت أعاني صدمة شديدة، ولكن كان عليَّ تأجيل حزني إلى وقت آخر.

كان عليَّ حزم ممتلكاتي الشخصية جميعها، ودفع قسط الرهن، وإبلاغ أصدقائي بما حدث لي، والعثور على مَن يعتني بكلبيَّ الصغيرين وقطتي، وقد قبلت صديقتي كارين أندرسون أن تعتني بهم، وقد وعدت كارين بالبحث عن مستأجرين للبيت في أثناء غيابي.

حدثت معجزات صغيرة في بلدة تاكوما بارك في أثناء غيابي، ويعود الفضل في ذلك إلى هذه السيدة الرائعة.

كان عليَّ أن أصمد بصرف النظر عن المتاعب التي تواجهني، وأن لا أهزم.

ولكن، هل ما زلتم تعتقدون أنَّني مصابة بجنون الشك؟ إذن، اسمحوا لي أن أقول لكم إنَّ الكابوس الذي مررت به في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام 2005م كان مجرد البداية.

obeikan.com